



1436 هـ - 2015 م

سلسلة شهادات مؤسسة راند

بعقر ديارك تكون المعمارك

Research conducted by

RAND
NATIONAL SECURITY
RESEARCH DIVISION



التهديد الذي يشكّله الجهاديون الأجانب العائدون من سورية والعراق

شهادة مُقدّمة لمجلس الأمن القومي في مجلس الشيوخ بتاريخ 12 مارس/آذار 2015

ترجمة

نضال المصري

تأليف

براين مايكل جينكس

بعقر ديارك تكون المعارك
التهديد الذي يشكّله الجهاديون الأجانب العائدون من سورية والعراق

شهادة مُقدّمة لمجلس الأمن القومي في مجلس الشيوخ بتاريخ ١٢ مارس/آذار ٢٠١٥

تأليف

براين مايكل جينكس

ترجمة

نضال المصري

نخبة الفكر

جمادى الثاني ١٤٣٦ هـ - مارس ٢٠١٥ م

السيد رئيس اللجنة جونسون، العضو البارز كاربر، السادة أعضاء اللجنة، أشكركم على إتاحة الفرصة لي للحديث عن هذا الموضوع الهام.

شهادتي ستحاول الإجابة على سؤالين مهمين:

١. ما مقدار التهديد الذي يُشكِّله المقاتلون الأجانب في ساحات القتال في سورية

والعراق؟

٢. كيف تستطيع الولايات المتحدة أن تُحسِّن من قدرتها على تحديد واعتراض المقاتلين

العائدين من هناك بجوازات سفرٍ أوروبيةٍ أو لبلدانٍ يشملها برنامج الدخول بدون تأشيرة؟

ولنبداً بالتهديد:

خلال الأشهر الثمانية الأخيرة، قدّمَ الزملاء في مؤسسة راند للجان الكونجرس تقييماً للتهديد الصاعد من الجهاديين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^١ في حين قد يختلف تقييم الزملاء لمدى التهديد، فأنا اعتبر شهادتي مكملّةً لهذه السلسلة من الشهادات.^٢

الحرب الأهلية السورية، والقمع العنيف للأسد، وانتشار العقيدة الجهادية، والنزاع الطائفي في سورية والعراق، والانتصارات العسكرية للدولة الإسلامية في العراق والشام، وربما وقبل أي شئٍ إعلانهم لمحاولة إعادة الخلافة قد صقلت هوية المقاتلين الجهاديين عبر العالم.

^١ تابع شهادة سيث جونز بعنوان [الملاحئ الأمانة للجهاديين في سورية والعراق وتداعياتها علي الولايات المتحدة]. مقدمة للجنة الأمن القومي بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٤. وشهادة باسم [هزيمة الدولة الإسلامية في العراق والشام] لبين كونابل مقدمة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٤. وشهادة باسم [التهديد الاستراتيجي المتنامي للإسلام المتطرف والأيديولوجية الإسلامية] مقدمة لمجلس الشئون الخارجية بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٥.

^٢ هذه الشهادة أيضاً مبنيةً على دراساتي السابقة كما في [ديناميكية الحرب الأهلية السورية] عن مؤسسة راند في ٢٠١٤. و [إخوة يقتلون إخوة، القتال الداخلي يختبر القاعدة] عن مؤسسة راند ٢٠١٤. و [عندما يعود الجهاديون؛ خطر الجهاديين الغربيين في سوريا والعراق] عن مؤسسة راند ٢٠١٤.

ووفقاً لآخر تقييم للمخابرات فهناك حوالي ٢٠ ألف مقاتل أجنبي سافروا من بلدانٍ أخرى للالتحاق بالقتال في سورية والعراق.^٣ يُعتقد أن أغلبهم التحق بصفوف الدولة الإسلامية. "تقييم" هي الكلمة العملياتية هنا، لكن لو الرقم قريب من الصحة فهذا يعني أن المقاتلين الأجانب يشكلون القسم الأكبر من مقاتلي الدولة الإسلامية المقدرين بـ ٣١ ألف شخص. أغلب المتطوعين أتوا من بلدانٍ عربيةٍ أخرى، لكن حوالي ٣٤٠٠ مقاتل قَدِموا من أوروبا وبلدانٍ غربيةٍ أخرى. وبالتالي فهؤلاء نظرياً يمكنهم دخول الولايات المتحدة بدون تأشيرةٍ مسبقة، وأغلب هؤلاء الآن في صفوف الدولة الإسلامية.

حملة القصف الجوي الدولي لقوات التحالف والتي كانت تهدف:

١. لاحتواء الدولة الإسلامية عن طريق دعم الحلفاء على الأرض مثل البيشمركة الكردية والتي تسيطر على الأراضي التي تخسرهما الدولة الإسلامية.
٢. منع الدولة الإسلامية من التحرك بحريّة في سورية والعراق.
٣. قطع وتقليل مدي تحكمها وإمداداتها.
٤. تقليل إمكاناتها اللوجيستية.
٥. استهداف القيادات الكبيرة متى أمكن.

وهو ما أثر كثيراً على قدرتها العملية لكن لا يبدو أنه قلل بشكل فعّال معدل تدفق المقاتلين الأجانب عليها في سورية والعراق. فالأرقام المعلنة استمرت في الزيادة منذ بدأت الحملة الدولية في سبتمبر ٢٠١٤.

^٣ نيكولاس راسموسن، مدير مركز مكافحة الإرهاب، [التهديد الإرهابي الحالي للولايات المتحدة] فبراير ٢٠١٥.

تجنيد الدولة الإسلامية يجذب المعرضين للعنف:

للدولة الإسلامية برنامج تجنيدٍ مُعقّد، يتضمن انتصاراتها المعلنة وتسجيلاتها العنيفة. رسالتها ترسل من مؤسساتها الإعلامية الرسمية وتنتشر على وسائل التواصل بواسطة أفرادها.

الفقر والظلم قد يفسران لماذا قد يتبني بعض الناس في بعض البلدان التطرف العنيف، لكنه لا يبرر تدفق المقاتلين الغربيين. السير الذاتية لبعض الغربيين في سورية والعراق تُرّجح أن بعضهم عنده دوافع شخصية مثل الإهانات، أزمات شخصية، عدم رضا وحياة روحية فارغة، تمرد المراهقة أو نوع آخر من عدم الرضى.

الدولة الإسلامية تنظيم خطير، فهي تميز نفسها عن باقي الجهاديين بنشر عنفها اللامحدود، وهذا يجذب مجموعة من الأفراد الذين لا ينفرون من المشاهد العنيفة التي تبثها دعاية التنظيم من الإعدامات الجماعية، للذبح والصلب وحرق الأحياء، وهي تجذب من يحبون المشاركة في هذه الأفعال. واجتماعهم في مجموعة واحدة، قد يعزز الوحشية عند بعضهم البعض، بخلق دائرة ضمن الجماعة تدعم العنف المتصاعد.

هذه الديناميكية موجودة في معظم الجماعات الإرهابية ويعتمد على منظري التيار الجهادي، فالعنف حيوي باعتباره جزءاً من الدعاية. وبعض الأفراد غير مؤدجين بالأساس وتجذبهم الدعاية العنيفة والتي يحبون أن يشاركوا فيها. باختصار، هناك من هو مدفوع ومحب للعنف، الأيديولوجية فقط تعطيه الرخصة للقتل.

فسوة أفعال الدولة الإسلامية؛ حسابات استراتيجية أم جنون جماعي:

بالنسبة للعالم الخارجي، فجرائم الدولة الإسلامية المتصاعدة غير مفهومة، والشرح المنطقي مطلوب.

اخترعنا طريقة حسابات استراتيجية تجعل من الفوضى منطقية. فالسكان المحليون يرون أن الدولة الإسلامية تريد أن تستقدم القوات الأجنبية إلى الأرض عن طريق استفزازها بالأعمال الوحشية، حيث تتآكل عزيمتها وتدفع إلى تفكك التحالف.

الحرب المستمرة تغير نظرة الأفراد. فالصراع المسلح يجعل المشاركين أكثر عنفاً، ليس فقط المعارك، لكن أيضاً الذبح وانتهاك الحقوق والتعذيب، كلها عوامل تؤثر على نفسية المقاتل ونفسية العوام، وتجعل في نهاية المطاف الوحشية السادية شيئاً مبرراً ومفهوماً بلا أي محاولة لتبريره.

ربما من المحزن أن تفكر في أمر الإيمان بالنسبة للدولة الإسلامية، لكن الواقع يقول أن الدولة الإسلامية قد جذبت أكبر عددٍ من المقاتلين المتحمسين عن طريق النسخة الأكثر تطرفاً من الإسلام، التي يؤمنون أنها يجب أن تُطبَّق بلا أي حلولٍ وسط. وهذا الإيمان له تفسيراتٌ متعلقةٌ بنهاية العالم، والعنف المتصاعد حتى تلتقي جيوش الخير مع قوى الشر.

هناك نقاشات حول: هل الدولة الإسلامية تمثل الإسلام أو «مرقت» عن العقيدة الصحيحة، لكن الواقع أن أطروحة الدولة الإسلامية مرفوضةٌ من قطاعٍ عريضٍ من علماء الدين الإسلامي، الوسطيين والجهاديين على حدٍ سواء. لكن رغم ذلك، فما تزال أطروحتهم تجد صدئاً عند قطاعٍ عريضٍ من جهاديين أوروبا كما تشير الإحصاءات.

من خلال استراتيجيات الرعب، وتمجيد العنف وسائل للتجنيد، تستقطب الدولة الإسلامية الأتباع الأكثر عنفاً ودموية، والأصعب أن يتم إعادة استيعابهم في الحياة الطبيعية.

السيناريوهات الهامة حالياً:

التهديد الإرهابي طويل المدى المتجاوز لتدمير الدولة الإسلامية يسترعي انتباهنا، لكن هناك أيضاً تهديدات إرهابية حالية وهامة، منها:

- تكرار لسيناريو ١١ سبتمبر بأن يتحول مجموعة من المتطوعين من فكرة الجهاد والبقاء في الجبهات إلى فكرة الانتقال لأمريكا والتحضير بداخلها لعمل ضخم. ويبدو أنه في ظل الحس الأمني العالي هذه الأيام ربما عمل بهذه الضخامة غير محتمل.
- سيناريو التفجيرات الانتحارية بطرق متنوّعة، مثل زرع الحذاء أو الملابس الداخلية بالمتفجرات. في ٢٠١٤ كانت هناك تقارير تفيد بأن مجموعة «خراسان» كانت تنوي القيام بهذا الفعل عن طريق مقاتلين أجنب مدربين بواسطة مقاتلين محترفين قَدِموا من أفغانستان.
- سيناريو ٧/٧ أي تفجيرات ٢٠٠٥ في لندن، وهو سيناريو الإعداد أجنب مدربين للعمل وتجهيز المتفجرات بجهود فردية، يُرسلون إلى الغرب، بلا أي دعم زائد.
- هجمات محدودة المستوى كمبادرة شخصية بواسطة العائدين من القتال، أو من أفراد متأثرين بالقاعدة أو الدولة الإسلامية، مقيمين في الغرب، مثل احتجاز رهائن أو إطلاق نار عشوائي كما في أوتاوا وباريس وسيدني وكوبنهاجن.

الدولة الإسلامية لم تبدأ بمهاجمة الأعداء الغربيين في أرضهم إلى الآن، لكن احتوائها قد يغير استراتيجيتها:

لا يوجد إلى الآن أيُّ مؤشرٍ أن الدولة الإسلامية بدأت حملةً لاستهداف الدول الغربية على أراضيها الغربية، فقط هددت في إصدارات واسعة الانتشار أظهرت قتل مواطنين غربيين. ودعت أنصارها في الخارج إلى القيام بأعمال إرهابية ومدحت من قام بها.

مع ذلك، فبعكس تنظيم القاعدة، الذي مازال يستهدف «العدو البعيد»، فالدولة الإسلامية تبدو واضحةً تركيزها وقواها على الانتشار والسيطرة والدفاع عن أراضيها. باقتصاد قائمٍ على النهب ومقاتلين من المتعصبين، يصبح من المشكوك فيه أن الدولة الإسلامية تستطيع الصمود بصفة دولة، حتى ضمن حدود ثابتة، وحتى لو سمح لها عدوها بالمحاولة، فبالنسبة لأيدولوجيتها فيجب عليها أن تستمر في التمدد أو تستهلك نفسها في معارك هامشية.

محاطةً بهجمات على الأرض مدعومةً بقصفٍ جوي، الدولة الإسلامية عند نقطة ما قد تُغيّر استراتيجيتها وتقوم بهجماتٍ في الخارج حتى تكسر عزيمة التحالف الدولي. ولو استطاعت فعل هذا، فستكون قادرةً على جذب موارد مالية ضخمة ومتطوعين أجانب أكثر.

هزيمة الدولة الإسلامية قد تنقلب إلى سيناريو دموي إذا ما انقلب ضدها ضحايا احتلالها القاسي وحلفاؤها السنّة ليستبقوا العقاب الشيعي ضدهم. لكن أيضاً قد تؤدي هزيمتها الآن إلى انقسام المجموعة الكبيرة إلى مجموعاتٍ صغيرةٍ متفرقة مدفوعةً بالانتقام لعمل عمليات ضد الغرب.

تماماً كتجمّع الأفغان العرب حين طردتهم بلادهم تحت راية القاعدة، قد يحدث نفس الشيء إذا انهزمت الدولة الإسلامية. فقد يهاجر بعضهم إلى الساحات العاملة كأفغانستان مثلاً أو القوقاز أو ليبيا.

لكن ماذا سيفعل الغربيون في الدولة الإسلامية؟ بعضهم قد يفكر في العودة للديار وبعضهم قد يفكر في الانتقام من الغرب. سيعاني أغلب الغربيين من السجن على الرغم من أن الدول الأوروبية مختلفة حول طريقة التعامل مع العائدين من القتال، فبعض الدول عندها برامج لإعادة التأهيل والدمج في المجتمع، على الأقل لبعض العائدين الأقل خطورة. ومن ناحية أخرى، من الصعب تحديد مدى تورط أغلبهم في الأفعال الوحشية، فأفعال الدولة الإسلامية تجعل من عملية إعادة التأهيل صعبة بدون أن تسبقها عملية «إعادة إنسانية» أولاً. فتح باب للعودة للمقاتلين الأجانب في صفوف الدولة الإسلامية له بعض المميزات إذا ما اقترن برغبة في التعاون مع السلطات.

وبرامج إعادة التأهيل لها بعض النتائج المتباينة، ومصادر المراقبة بالفعل تمددت وتوسعت بفعل زيادة عدد العائدين من ساحات القتال الذين يتم إعادة تأهيلهم وربما لا تملك السلطات الإمكانية للتوسع أكثر مما هو قائم الآن لمراقبة كل شخص عائد، وهي مثلاً مشكلة فرنسا في مراقبة العائدين إليها أو ممن فكروا في الذهاب إلى خطوط القتال، كما أن الجهاديين أظهروا قدرًا جيدًا من الإصرار على عقيدتهم وهو ما يعني لزوم تتبعهم بنهج معين لمدة تصل إلى عدة سنوات.

أظن أنه من الآمن لنا أن نعتبر أن أيّ مقاتلٍ أجنبيّ من أيّ بلد يريد أن يدخل الولايات المتحدة يحمل نوايا سيئة أكثر من الأمريكيين العائدين أنفسهم. قد تكون إمكانياتهم لوضع مخططٍ تخريبي كبير داخل أراضي الولايات المتحدة محدودة لكن نياتهم قد تكون أكبر من إمكانياتهم. قامت الدولة الإسلامية بوضع معيارٍ جديدٍ للوحشية، ورفضت أيّ عمليةٍ لكبح حماس مقاتليها لسفك الدماء، سواء من منظرين وعلماء دين أو حتى من قيادات القاعدة نفسها.

الخبرة الأمريكية:

على الرغم من ازدياد العدد، إلا أن عدد من ذهبوا للقتال في سورية والعراق من الولايات المتحدة لا يقارن بأي حال لحسن الحظ، بعدد من ذهبوا من أوروبا. فأخر تقييم يرجح ١٥٠ أمريكياً فقط، ذهبوا إلى هناك، بما فيهم الذين ذهبوا لأموار متعلقة بالصراع في سورية وليس للالتحاق بالجهاديين، كذلك الذين كانت لهم نية الذهاب إلى ساحات القتال وقبض عليهم قبلها، وكذلك الذين قُتلوا أصلاً.

الخبرة التاريخية الأمريكية تقول أن في ساحات القتال الأخرى ضد الجهاديين (أفغانستان، وباكستان، والصومال، واليمن) أن من ضمن ١٢٤ جهادياً أمريكياً معروفين بأسمائهم ممن ذهبوا أو حاولوا الذهاب في الفترة بين ١١ سبتمبر ونهاية ٢٠١٤ قبض على الثلث منهم في الطريق، ومن نجحوا في الوصول إلى الجماعات الجهادية قتل ٢٤ شخصاً (٦ منهم في عمليات استشهادية)، وقُبِضَ على ١٣ شخص في عمليات خارجية وما زال ١٣ منهم أحراراً. ومن ٣٥ عادوا إلى ديارهم، ٩ فقط انخرطوا في أعمال إرهابية، فقط ٣ من هذه العمليات أدت إلى ضحايا ووفيات. (هذه الأرقام فقط للمعروفين ممن ذهبوا ولا تشمل الرقم الكلي لمن يُقال أنهم ذهبوا).

الأمريكيون العائدون يضيفون إلينا طبقةً أخرى من التهديد، وتواضع عددهم، يجعلني أظن أن القوانين والموارد المتاحة حالياً كافيةً للتعامل معهم. لكن المشكلة التي قد تحتاج إلى زيادة ودعم قوات الشرطة المحلية هي الأوروبيين الخاضعين لبرنامج الإعفاء من تأشيرة مسبقة، وهذا لا ينفي وجود مشكلة من الأمريكيين العائدين ولكنها الآن مشكلةً منفصلة، لكن التعامل مع المشكلتين يحتاج إلى استراتيجيةٍ موحدة.

هذه بعض خطوات دفاع الولايات المتحدة:

هناك العديد من خطوات الدفاع، كل واحدةٍ منهم توفر فرصةً لتحديد واعتراض المقاتلين الأجانب قبل أن يكونوا قادرين على تنفيذ أيِّ عملٍ إرهابي ضد الولايات المتحدة:

١. الخط الأول هو كل الجهود الدولية لتقليل عدد المتطوعين للذهاب إلى الجماعات الجهادية، وبالرغم من أنها جهود دولية إلا أن الولايات المتحدة تدعمها.

٢. تستطيع الولايات المتحدة دعم برنامجٍ دوليٍّ أوسع لاعتراض المقاتلين العائدين، خصوصاً من ناحية تركيا والاتحاد الأوروبي، خصوصاً دول الطوق منهم مثل بلغاريا واليونان. وبالرغم من أن بعض المقاتلين قد يأخذ مسارات عديدة للتهرب من الملاحقة إلا أنه يمكن تتبعهم عن طريق تركيا لأنها دولة الدخول والخروج الوحيدة الآن.

٣. الجهود المخبرية التي تحدد المجموعات المشتركة في التخطيط لعمليات ضد أهداف غربية، ونموذج مجموعة «خراسان» التي قصفتها الولايات المتحدة، نموذج لهذا الجهد المخبري المسبق.

٤. قاعدة بيانات الكيانات والأشخاص الإرهابية وقائمة منع الطيران، وقواعد البيانات المخبرية الأخرى هي الآن الطريقة الأولى لتحديد المقاتلين العائدين. السؤال الآن؛ ما مقدار التطور المطلوب الآن لتعزيز ترتيبات المشاركة في المعلومات بين الشركاء الأجانب. فمشاركة المعلومات الاستخباراتية عملية معقدة ولا أعطيها في هذه الشهادة الموجزة. فمثلاً هناك الآن قائمة تُعد لمشاركة سجل السفر لكل شخص بين أوروبا والولايات المتحدة. وبعد هجمات باريس، اتفق وزراء داخلية الاتحاد الأوروبي على خطةٍ موسّعة تُوجب على المسافرين توفير معلوماتٍ إضافيةٍ عن أنفسهم والتي ستبقى متاحةً لأجهزة متابعة الإرهابي حتى ٥ سنوات.

٥. نظام إلكتروني للترخيص بالسفر وهو قيد التطوير الآن، وهو يجعل كل تأشيرة مطلوبة تخضع لكشف على قاعدة بيانات الإرهاب قبل منحها للشخص، والسؤال الآن هل سيتم تطوير هذه المنظومة لِمَا هو أبعد من ذلك؟

٦. تصوير الركاب قبل ركوب الطائرة، وهو ما يعطي إمكانيات إضافية، وقد سبق العمل به بعد توصية من البيت الأبيض في ١٩٩٧. وهو البرنامج الذي سمح بتصوير ٩ من الـ ١٩ شخص الذين قاموا بمجمات ١١ سبتمبر وتمّ استبدال هذا البرنامج مؤخراً ببرنامج «الرحلة الآمنة» والذي يطابق الصورة مع قاعدة بيانات فيها صور المطلوبين. ومثل هذا البرنامج اعتمدت عليه إسرائيل بشكل موسّع. وبالرغم من أنه برنامجٌ مكلف إلا أنه أظهر نجاحاً في تحديد شخصية ريتشارد ريد المعروف باسم «مفجر الحذاء» شخصاً إرهابياً محتملاً. فوكالة أمن النقل لديها تقريباً ميزانية تتجاوز المليار دولار لتدريب وتجهيز الكوادر لاكتشاف الشخصيات المطلوبة أو التي تُشكّل تهديداً، وعلى الرغم من ذلك، كثيرون يعتبرون أن هذا البرنامج محلّ شك وغير فعال على الرغم من اعترافهم أن التصوير يعتبر رادعاً لمن يفكر في القيام بأي عمل. وبرنامج التحديد الأوتوماتيكي للأشخاص يقوم بتحديد الأشخاص الذين قد يشكّلون خطراً إرهابياً. ومن الممكن أن يتم تطوير خوارزمية الاكتشاف هذه مستقبلاً بحيث تصبح أكثر دقة وسرعة.

٧. إجراءات قبل ركوب الطائرة، تسمح بمقابلة سريعة مع الأشخاص المشكوك فيهم قبل الصعود للطائرة.

٨. تصوير بعد الوصول ومقابلة ثانوية أخرى بعد الوصول أيضاً داخل الأراضي الأمريكية، وهو ما تمّ التوصية به من العديد من مراكز الأبحاث والمخابرات في الولايات المتحدة.

لو فشلت كل هذه الإجراءات فتبقى الجهود المخبرانية المحلية والتي بالفعل اكتشفت العديد من الإرهابيين المحتملين، وقد تستمر في النجاح في الكشف عن المزيد من الإرهابيين.

شخصياً لم أضع تقييم لكل واحدٍ من هذه الخطوات ومدى فاعليته، ومدى الاحتياج لتطويره. وبلا شك، بعض هذه الإجراءات قيد البحث والتطوير بواسطة المسؤولين في الحكومة، لكن من وجهة نظر ممثلين الكونجرس فهذا شيءٌ يستحق المزيد من المراقبة والمتابعة. والتحدي الآن هو وضع هذه الإجراءات ضمن خطةٍ دوليةٍ أكبر لتعقب المقاتلين الأجانب خصوصاً من الدول المعفاة من تأشيرة الدخول.

فبرنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول له العديد من الفوائد التجارية والسياسية والثقافية، وإن تمَّ إلغاؤه سيتطلب موارد كبيرة للبعثات القنصلية في الخارج والتي بالتالي ستحتاج مجهوداً أمنياً جباراً في التتبع والتحقق.

ففي عام ٢٠١٢، حوالي ١٩ مليون شخص دخلوا الولايات المتحدة تحت هذا البرنامج، وفي عام ٢٠١٣ تم رفض ٢ مليون شخص طلبوا تأشيرات وهو ما يتطلب تحقيقاتٍ موسَّعة قبل الرفض.

سيستمر الصراع في سورية والعراق في المستقبل المنظور، وسيتمدد التعامل مع نتائجه/رواسبه لسنين طويلة. ولذا من الواجب علينا تطوير وسائل فعّالة لمنع امتداد العنف الإرهابي.